



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

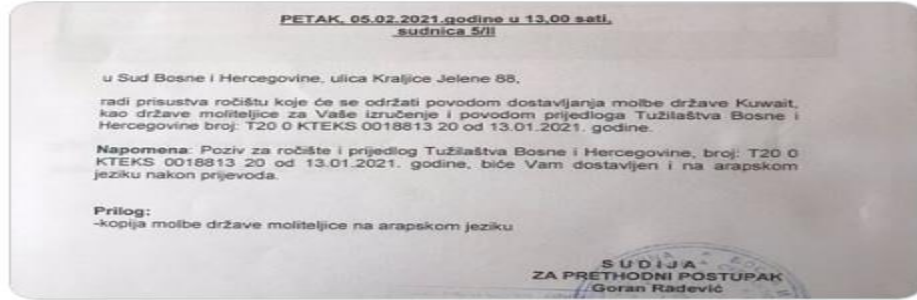
مساعـد المسـيـلـيـم: أـد ضـحـايـا القـوـانـيـن الصـارمـة لـحـريـة التـعـبـير فـي الكـويـت

في تغريدة على حسابه على تويتر دعا المواطن الكويتي المهجر قسراً والمحكوم 162 سنة مساعـد المسـيـلـيـم جهات حقوقية لحضور جلسته العلنية بالمحكمة بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية وممثل لوزارة العدل وممثل لوزارة الداخلية



مساعـد المسـيـلـيـم @alshbhat · 32m

ادعوكم لحضور الجلسة في محكمة سرايفو يوم الجمعة تاريخ 5 فبراير الساعة 10 صباحاً @Hakeemq80 @kuwbedmov @adashtimp @mohmdAlhumidi @AmnestyAR @UNHumanRights @elzammadi وجميع شرفاء و احرار العالم دعوه عامه للحضور واتمنى حضور كويتيين يعرفون ما فعلت من اجل الكويت واعتقالاتي وتعذيبى



مساعـد المسـيـلـيـم @alshbhat · 38m

أدعوا المحامين الكويتيين والمحامون الدوليين والمنظمات الدولية والأهلية حضور جلستي العلنية بالمحكمة وضدي دولة الكويت بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية وممثل لوزارة العدل وممثل لوزارة الداخلية وأنا وحدي اتمنى حضوركم وشكراً @AmnestyAR @UNHCR_Arabic @adashtimp @kuwbedmov @UNHumanRights

الأحكام الصادرة بحق المسيليم بمجملها تتعلق بكونه مغرد وناشط حقوقي وغالباً ما تصدر هذه الاحكام بالسجن لأعوام كثيرة بحق المغردين في الكويت بعدما شهدت حرية الرأي والتعبير في الكويت تشوهاً ملحوظاً بسبب القوانين التي أعدمت هذا الحق.

من جهته أكد رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان الدكتور عبد الحميد دشتي، والذي هو الآخر ضحية للقوانين الصارمة لممارسة حرية الرأي والتعبير في الكويت، على حضوره الجلسة العلنية للسيد مساعـد المسـيـلـيـم في 05 شباط فبراير الساعة العاشرة صباحاً.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

وبدورنا نحن في المجلس الدولي كمنظمة حقوقية تُعني في الدرجة الأولى بالحق في محاكمة عادلة ونؤمن بأن ممارسة حرية التعبير هو حق وليس جريمة ندعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين المعنيين والمنظمات الغير حقوقية للانضمام إلينا في حضور تلك الجلسة والاطول دون ترحيله إلى الكويت بسبب تغريدة وللتأكد أيضاً بما حذرنا منه وحذر منه أيضاً العديد من المنظمات بأن تراجع الديمقراطية في الكويت والاختباء خلف قوانين تخالف الشرعية الدولية سيُخلف الكثير من الضحايا.

كما ندعو للضغط على السلطات الكويتية لاتخاذ خطوات عاجلة من أجل إصلاح القوانين الوطنية التي يستغلها المسؤولون في حملتهم على حرية التعبير، وخاصة بعد ان صعدت السلطات في الأعوام المنصرمة من حدة الإجراءات العقابية ضد من ينتقدونها.

جنيف 2021/01/28